# حقوق الإنسان
# في رسالة البابا يوحنّا بولس الثاني: «السنة المائة»

الخوري سمير مظلوم*

## المقدّمة

«إنّ الإنسان هو بمثابة الطريق الأوّل الذي يجب على الكنيسة أن تسلكه لدى قيامها برسالتها. إنّه طريق الكنيسة الرئيسيّ الذي شقّه السيّد المسيح، إنّه الطريق الذي يمرّ دائمًا بسرّ التجسّد والفداء»(١).

هكذا ينظر البابا يوحنّا بولس الثاني إلى الإنسان. وقد عبّر عن نظرته هذه في أوّل رسالة عامّة وجّهها إلى الكنيسة «وإلى جميع الناس ذوي الإرادة الصالحة» في مستهلّ حبريّته، تحت عنوان فادي الإنسان. والنظرة هذه لا تتناول الإنسان «المجرّد» بل الإنسان الحقيقيّ كما هو، الإنسان «الواقعيّ»، «التاريخيّ»...(٢) «وكلّ إنسان وجد على سطح الكرة الأرضيّة... في كامل حقيقة وجوده أي في شخصه وحياته الجماعيّة والاجتماعيّة، أعني في نطاق عائلته ومجتمعه ومختلف ظروفه وفي نطاق أمّته وشعبه... وفي نطاق الجنس البشريّ بأجمعه»(٣).

---

(*) النائب العامّ للإبرشيّة أنطلياس المارونيّة.

(١) فادي الإنسان، روما، ٤ آذار ١٩٧٩، عدد ١٤.

(٢) المرجع ذاته، عدد ١٣

(٣) المرجع ذاته، عدد ١٤

هذه النظرة النابعة من الإنجيل والمتجذّرة في تعليم الكنيسة وحياتها، ترافق يوحنّا بولس الثاني طوال سني حبريّته، فنراه في كلّ المناسبات حاملاً هموم العائلة البشريّة، مطالبًا بالحفاظ على كرامة الإنسان، مدافعًا عن حقوقه بكلّ جرأة، منتقدًا دون هوادة كلّ تعدٍّ على هذه الحقوق ـ أجاء ذلك التعدّي من قِبَل أفراد أم أنظمة سياسيّة أم عسكريّة أم اقتصاديّة أم اجتماعيّة ظالمة ـ عاملاً بكلّ الوسائل المتاحة له على رفع الظلم ومحاربة البؤس، وعلى تنمية الإنسان تنمية كاملة متكاملة... ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الكبير الذي قام به البابا في التغييرات الجذريّة التي طاولت عددًا من الأنظمة لا سيّما في أوروبا الشرقيّة وإفريقيا وأميركا اللاتينيّة وغيرها....

إن الإحاطة بكلّ ما قام به البابا يوحنّا بولس الثاني دفاعًا عن حقوق الإنسان، تتطلّب الرجوع إلى عشرات الرسائل والوثائق التي أصدرها، وآلاف الخطب التي ألقاها، واللقاءات التي أجراها، سواء في حاضرة الڤاتيكان أو في معظم بلدان العالم التي زارها، دون أن ننسى العمل الرائع الذي تقوم به دوائر الكرسيّ الرسوليّ الدبلوماسيّة وغيرها، بتوجيه من البابا. وهذا أمر يتخطّى إمكاناتنا ومجال هذه العجالة. لذا سنحصر البحث في الرسالة العامّة الأخيرة التي أصدرها الحبر الأعظم في أيّار الماضي لمناسبة مرور مائة عام على صدور رسالة البابا لاوون الثالث عشر «في الشؤون الحديثة». وسنحاول جمع التعاليم الواردة في هذه الرسالة، متتبّعين الأسلوب الذي تعتمده والذي يوضحه البابا في المقدّمة بهذا الشكل: «أودّ أن أقترح الآن «قراءة جديدة» لرسالة لاوون الثالث عشر وأدعو إلى إلقاء نظرة «إلى الوراء» على نصّ الرسالة لاكتشاف ثروة المبادئ الأساسيّة المطروحة لحلّ المسألة العمّاليّة. ولكنّي أدعو أيضًا إلى إلقاء نظرة «حاليّة» على «الشؤون الحديثة» المحيطة بنا والتي نجدنا غائصين فيها... وأدعو أخيرًا إلى إلقاء نظرة «إلى الأمام»، وقد بدأت تلوح لنا، منذ الآن، تباشير الألف الثالث للعهد المسيحيّ، متمثلاً بالمجيء، ولكن حافلاً بالوعود أيضًا...»[1].

(١) السنة الثالثة، روما، ١ أيّار ١٩٩١، عدد ٣

وهكذا يدور حديثنا على نقطتين أساسيتين

١ـ حقوق الإنسان التي دافع عنها لاوون الثالث عشر مع تطوّراتها.

٢ـ الحقوق الجديدة التي تبلورت في ضوء التطوّرات الاجتماعيّة والسياسيّة منذ مائة سنة.

## أوّلاً: الحقوق التي دافع عنها لاوون الثالث عشر

إنّ رسالة البابا لاوون الثالث عشر في الشؤون الحديثة تُعتبر حدثًا هامًّا على صعيد تعليم الكنيسة الاجتماعيّ، بل «عمل ولادة» هذا التعليم في العصر الحديث. ذلك أنّ الثورة الصناعيّة المندفعة بقوّة منذ أواخر القرن الثامن عشر، قد سبّبت معضلة اجتماعيّة قاسية جدًّا هي معضلة الطبقة العاملة. فالنظام الليبراليّ المتفلّت من أيّة قيود، كان يهدف إلى تحصيل أكبر معدّل ممكن من الأرباح، ويعطي الأوّليّة المطلقة لرأس المال، دون الالتفات إلى العامل أو منحه أيًا من حقوقه الأساسيّة... وقامت النظريّة الاشتراكيّة تناقض هذا النظام وتدعو إلى ثورة «الطبقة العاملة» وتأميم كلّ وسائل الإنتاج، وفرض ديكتاتوريّة الكادحين... لكنّها، تحت غطاء الدفاع عن العمّال، كانت تهدّد الإنسان في كرامته وحقوقه الأساسيّة، إذ لا ترى فيه سوى «القوّة المنتجة» ماديًّا، وتنكر عليه كلّ بعد روحيّ، أو حرّيّة اعتقاد أو تصرُّف.

ورأى البابا لاوون الثالث عشر خطر هاتين النظريّتين على كرامة الإنسان... ومناقضتها نظرة الكنيسة إلى هذا الإنسان، فانبرى يدافع عن كرامة الإنسان وحقوقه، مبيّنًا أخطاء كلتا النظريّتين وأخطارهما على الإنسان والمجتمع، داعيًا إلى خلق نظام اقتصاديّ واجتماعيّ تسوده العدالة، ويعطى فيه العامل حقوقه، كلّ حقوقه، وتفتح أمامه فرص التقدّم والنموّ الشخصيّ والعائليّ والاجتماعيّ. وراح هذا الحبر الأعظم يدافع بجرأة عن حقوق العمّال طوال حياته، حتّى استحقّ لقب «بابا العمّال».

من هذه المواقف الجريئة، وخاصّة من الرسالة المخصّصة لدرس «أوضاع العمّال»، ينطلق البابا يوحنّا بولس الثاني في إحياء الذكرى المئويّة لصدور هذه

الرسالة، يذكّر بالحقوق الأساسيّة التي دافع عنها سلفه السعيد الذكر. هذه الحقوق تستند إلى مبدأ أساسيّ تعتبره الكنيسة منطلقًا جوهريًّا لكلّ تعاليمها حول الإنسان والمجتمع، ألا وهو مبدأ كرامة الإنسان المخلوق على صورة الله والمفتدى بدم السيّد المسيح، والمدعوّ إلى المشاركة في الحياة الإلهيّة. وبما أنّ الرسالة برمّتها تدور حول العمّال وحقوقهم، فهي تستند إلى كرامة العمّال وكرامة العمل. ويرى يوحنّا بولس الثاني في هذه الكرامة «مفتاح قراءة النصّ الخبريّ» إذ يقول: «لقد أكّد لاوون الثالث عشر، في استحلائه الصراع بين رأس المال والعمل، ما يعود إلى العمّال من حقوق أساسيّة. وبالتالي فمفتاح قراءة النصّ الخبريّ هو كرامة العامل بحدّ ذاته. ومن ثمّ، كرامة العمل من حيث هو «النشاط الإنسانيّ المعني بتلبية حاجات الحياة والحفاظ عليها خصوصًا»[1].

أمّا أهمّ الحقوق التي تدافع عنها رسالة لاوون الثالث عشر فتُعدِّدُها رسالة السنة المائة كما يلي:

١ ـ حقّ الملكيّة الخاصّة

يكرّس البابا لاوون الثالث عشر عدّة صفحات من رسالته للدفاع عن حقّ الملكيّة الخاصّة، معتبرًا إيّاها «حقًّا طبيعيًّا»، ومبيّنًا أخطار «الملكيّة المشتركة». لكن هذه الملكيّة ليست حقًّا مطلقًا ويجب أن تبقى ضمن حدود المبدأ الأساسيّ بأنّ الله وهب خيرات الأرض لجميع البشر.

ويعلّق يوحنّا بولس الثاني على تعليم سلفه بالقول: «ولئن صحّ أنّ الملكيّة التي يخصّها البابا باهتمامه هي ملكيّة الأرض، فمن الصحيح أيضًا أنّ الأسباب التي يعتمدها للذود عن الملكيّة الخاصّة لا تزال قائمة، أي المطالبة بحقّ امتلاك ما يلزم لنموّ الفرد وأسرته، أيًّا كان الشكل الواقعيّ الذي يرتديه هذا الحقّ»[2].

---

(١) السنة المائة، عدد ٦

(٢) المرجع ذاته، عدد ٦

ويعود يوحنّا بولس الثاني في الفصل الرابع من رسالته إلى حقّ الملكيّة هذا، وارتباطه بغاية استعمال الخيرات في خدمة جميع البشر، فيبيّن أنّ الكنيسة تبقى حريصة في تعليمها على هذين المبدأين، ويستشهد ببعض ما علّمه المجمع الفاتيكانيّ الثاني حول هذا الموضوع فيقول: «لا يظنّ الإنسان باستعماله الخيرات أنّ ما يملكه بطريقة مشروعة لا يخصّ سواه. ولكن عليه عتبره مشتركًا. وهذا يعني ألاّ يعود بالنفع عليه فقط، بل على الآخرين أيضًا. إنّ الملكيّة الخاصّة أو نوعًا من السلطة على الممتلكات الخارجيّة، تؤمّن لكلّ فرد نطاقًا لا بدّ منه من السيادة الشخصيّة والعائليّة. وتعتبر امتدادًا للحرّيّة الإنسانيّة». لكن يجب ألاّ ننسى «أنّه من طبيعة الملكيّة الخاصّة ذاتها، أن يكون لها طابع اجتماعيّ، مبنيّ على شريعة أساسها أن تؤول الخيرات للجميع»[1].

ويتساءل البابا في مجال شرحه لحقّ الملكيّة عن مصدر أو مصادر الخيرات التي تستند حياة الإنسان ويحقّ له امتلاكها، فيميّز مصدرَيْن أساسيَّيْن:

- **الأوّل**: عمل الله «الذي خلق الإنسان والأرض، ووهب الإنسان الأرض ليتسلّط عليها بشغله وينعم بثمارها» (تك ١/٢٨-٢٩). وقد وهب الله الأرض لجميع أبناء البشر لتعيلهم كلّهم بدون استثناء لأحد أو امتياز لأحد، وهذا هو المصدر الأوّل لمشاعيّة أرزاق الأرض».
- **الثاني**: عمل الإنسان. «فبفضل عمله المستند إلى ذكائه وحرّيّته، يستطيع الإنسان أن يملك على الأرض ويتّخذ له منها مسكنًا لائقًا، وهكذا يتملّك منها الجزء الذي أحرزه بعمله. وهذا هو مصدر الملكيّة الخاصّة...»[2].

ويبيّن الحبر الأعظم كيف أنّ هذين العنصرَيْن (الأرض والعمل) يتفاعلان على مدى التاريخ ويكوّنان المبدأ الأساسيّ لكلّ مجتمع بشريّ. وإذا كان في الماضي خصب الأرض يعتبر العنصر الأهمّ في تكوين الثروة، ففي عصرنا الحاضر يأخذ العمل البشريّ الدور الأوّل في إنتاج الخيرات المادّيّة وغير المادّيّة. ويشدّد على أنّ عمل الفرد مرتبط بعمل سائر أعضاء المجتمع، إذ قد

(١) المجمع الفاتيكانيّ الثاني: الكنيسة في عالم اليوم، عدد ٦٩، ٧١

(٢) السنة المئة، عدد ٣١

«أضحى العمل اليوم، أكثر منه في أيّ يوم مضى، العمل مع الغير ولأجل الغير: عمل شيء لأجل أحد»[1]. وهذا ما يجعل للعمل أيضًا بعدًا اجتماعيًا.

## ٢ ـ حقّ إنشاء تنظيمات مهنيّة

يربط لاوون الثالث عشر حقّ إنشاء التنظيمات بحقّ الملكيّة الخاصّة، ويعتبره حقًّا طبيعيًا للإنسان نابعًا من طبيعته الاجتماعيّة، قائمًا قبل اعتراف المجتمع السياسيّ به. فلا يحقّ إذًا للدولة أن تمنع أيّ إنسان من التمتّع بهذا الحقّ «لأنّ الغاية من وجود الدولة هي المحافظة على الحقوق الطبيعيّة لا إلغاؤها»[2].

أمّا الهدف من إنشاء هذه التنظيمات فهو تقوية روح التضامن بين العمّال والشعور بوحدة المصير وضرورة الوقوف معًا للدفاع عن حقوقهم والمحافظة على كرامتهم. ذلك أنّ المجتمع الصناعيّ الذي كان قائمًا في القرن الماضي كان يعطي الأوّليّة المطلقة لرأس المال ولوسائل الإنتاج، ولا يقيم أيّة قيمة للإنسان العامل، بل يعتبر قوّة العمل والإنتاج عنده سلعة تُباع وتُشرى حسب مبدأ العرض والطلب. ولم يكن هناك أيّة قوانين أو أنظمة تحدّ من جشع أصحاب الرأسمال، وتحافظ على حقوق العمّال. بل كان الرأسماليّون الأقوياء يمنعون العمّال من التجمّع والتكتّل وتكوين قوّة تطالب بحقوقهم وتحدّ من استغلالهم. لذا وقف البابا بجرأة في وجه الظلم الحالّ بالعمّال وطالب بإعطائهم حقوقهم الأساسيّة، مذكّرًا الدولة بأنّ واجبها الأوّل هو أن تهتمّ بالفقراء والضعفاء في المجتمع: «يجب على الدولة أن تحيط العمّال بعناية واهتمام خاصّيْن، لأنّهم ينتسبون إلى جماهير المحرومين»[3] ولأنّهم لا يستطيعون الدفاع عن نفوسهم.

ينطلق البابا يوحنّا بولس الثاني من هذا الموقف ليبيّن كم كان لتعليم الكنيسة ومشاركة المسيحيّين من أثر في إنشاء الحركة العمّاليّة وتثبيتها، وكم كان

---

(١) السنة المائة، عدد ٣١

(٢) في الشؤون الحديثة، عدد ٣٨

(٣) المرجع ذاته، عدد ٢٩

هذه الحركة من دور هامّ في الدفاع عن حقوق العمّال، وإدخال إصلاحات أساسيّة على الأنظمة الاقتصاديّة، لا سيّما على صعيد التشريعات الاجتماعيّة والضمانات العديدة التي يفيد منها العمّال وسائر أعضاء المجتمع.

وما زال للنقابات العمّاليّة وسائر المنظّمات المهنيّة دور هامّ في عصرنا الحاضر. فهناك حقل عمل واسع وخصب لجهاد هذه المنظّمات في الدفاع عن حقوق العمّال والحفاظ على كرامتهم. وهذه المنظّمات أيضًا مهمّة ثقافيّة أساسيّة لإشراك العمّال في كلّ مجالات الحياة والمسؤوليّة في مجتمعهم، ولمساعدتهم على التقدّم في طريق نموّهم الشخصيّ والجماعيّ. «بل على هذه المنظّمات متابعة الصراع ضدّ الأنظمة الاقتصاديّة التي لا تحترم حرّيّة العامل وكرامة العمل مفضّلة عليهما رأس المال ووسائل الإنتاج، كما عليها السعي إلى استبدال هذه الأنظمة «بمجتمع ينادي بحرّيّة العمل والمبادرة والمشاركة».

وأمام تعقيدات الأنظمة الاقتصاديّة وارتباط الحياة الاقتصاديّة في أيّ بلد باقتصاد سائر البلدان، حتّى أصبح هناك نظام اقتصاديّ عالميّ تستغلّ فيه البلدان الغنيّة بلدان العالم الثالث، ويسحق فيه القويّ الضعيف على كلّ المستويات، يدعو البابا يوحنّا بولس الثاني إلى ضرورة إحلال العدل بين البلدان، والدفاع عن الضعيف والفقير، والحفاظ على كرامة الإنسان فوق كلّ شيء، والعمل على خلق نظام عالميّ مبنيّ على العدالة واحترام حقوق الإنسان. ولتحقيق كلّ ذلك «ما زالت الحاجة ملحّة لوجود حركة مشاركة واسعة بين العمّال، يكون هدفها تحرير الإنسان وإنماءه إنماءً شاملاً»[1].

وأمام عالميّة النظام الاقتصاديّ وتهديداته، يرى البابا ضرورة إيجاد «مؤسّسات دوليّة محترمة تقوم بمراقبة الاقتصاد العالميّ وتوجيهه نحو تحقيق الخير العامّ... وهذا يتطلّب أن تتعدّد المشاورات بين البلدان الكبيرة وأن تكون مصالح العائلة البشريّة الكبرى ممثّلة تمثيلاً عادلاً في المنظّمات العالميّة»[2].

---

(١) السنة المائة، عدد ٤٣

(٢) المرجع ذاته، عدد ٥٨

٣ ـ الحقّ في «أجر عادل» و«الحقوق الأخرى»

كان تحديد الأجر المعطى للعامل لا يخضع إلاّ لحرّيّة التعاقد المطلقة بين ربّ العمل والعامل، ولم يكن للدولة أن تتدخّل في هذه العقود إلاّ للسهر على تنفيذ ما يكون اتّفق عليه المتعاقدان. وغالبًا ما كان ربّ العمل يفرض الشروط التي يريد، ويحدّد الأجر كما تقتضيه مصلحته الأنانيّة فقط. ولم يكن بإمكان العامل إلاّ الخضوع لشروط العقد، وإلاّ صرف من العمل.

أمّا البابا لاوون الثالث عشر فيرفض هذا الواقع، ويوجّه الانتقاد اللاذع لهذا المفهوم الأنانيّ في التعاقد، ويدعو الدولة إلى التدخّل في إبرام العقود، والدفاع عن العمّال الضعفاء وحفظ حقّهم في ثمرة أتعابهم، وإقرار أجور عادلة لهم. ويركّز على أنّ العقود المبرمة بين ربّ العمل والعامل، إن لم تكن عادلة، فهي باطلة لأنّ «هناك شريعة العدالة الطبيعيّة، التي هي أسمى وأقدم من إرادة المتعاقدين، وهي ترسم بأنّ العامل القنوع والشريف يجب أن يجد في أجرته ما يكفل معيشته ومعيشة أسرته. أمّا إذا أذعن العامل بدافع الضرورة أو اتّقاء لشرّ أعظم، لشروط قاسية جدًّا ليس له، على كلّ حال، قَبْلَ برفضها لأنّه مجبر عليها من قِبَل ربّ العمل أو من قِبَل صاحب العرض، فهو ضحيّة عنف تأباه العدالة»[1].

ويحدّد البابا في رسالته حقوقًا أخرى أوّليّة وهامّة لم تكن العقود لتحترمها، ومنها «الحقّ في تحديد ساعات العمل»، و«الحقّ في أوقات استراحة مشروعة»، و«حقّ النساء والأولاد في شروط عمل يأخذ بعين الاعتبار وضعهم الخاصّ»، و«الحقّ في عطلة نهار الأحد» كي يتمكّن العمّال من «ممارسة واجباتهم الدينيّة بحرّيّة»... ويعلن لاوون الثالث عشر مواقف صارمة من هذه الأمور فيقول: «إنّه ليس من العدل ولا من الإنسانيّة بشيء أن يعرض على الإنسان عمل ينهك منه القوى العقليّة ويرهق الجسد... فعدد ساعات العمل في النهار لا يجوز أن يتعدّى مقدار تحمُّل العامل...» كما يكتب في الرسالة ذاتها: «إنّ حقّ الاستراحة اليوميّة وعطلة نهار الأحد يجب أن يكون شرطًا واضحًا في كلّ عقد

(١) الشؤون الحديثة، عدد ٣٤

يُبرم بين أرباب العمل والعمّال ... لا يدخل هذا الشرط ... يعدّ سافرًا للأخلاق»[1].

بعد التذكير بهذه الحقوق يرى يوحنّا بولس الثاني متأسّفًا، أنّ مرور مائة سنة على كلام سلفه لم يلغ تمامًا التعدّيات على هذه الحقوق، بل بالعكس: «إنّنا لسوء الحظّ، لا نزال حتّى اليوم نقع على مثل هذه العقود المبرمة بين عمّال وأرباب عمل يجهلون أبسط مبادئ العدالة في شأن عمل القصّر والنساء وساعات العمل وشروطه الصحيّة والأجور العادلة. كلّ هذا بالرغم من الإعلانات والمعاهدات الدوليّة في هذا الشأن، بل بالرغم من القوانين في مختلف الدول»[2].

لا يتوسّع البابا كثيرًا في شرح هذه الحقوق وتبيان تطوّرها، كما فعل في شأن حقّ الملكيّة الخاصّة، أو التنظيمات المهنيّة. ربّما كان ذلك لاعتقاده بأنّها أصبحت واضحة في نظر الأكثريّة من الناس وأنّها دخلت في صميم الأنظمة والقوانين، وإن لم تكن هذه القوانين تلقى دائمًا الاحترام الكافي. ولكنّه لا يتوانى عن تذكير الدولة بواجبها الأساسيّ في حماية حقوق جميع مواطنيها، ولا سيّما منهم الصغار والضعفاء. ويستشهد بكلام لاوون الثالث عشر الجريء إذ يقول: «إنّ على الدولة، في حماية الحقوق الفرديّة، أن تخصّ الصغار والضعفاء باهتمامها. فالفئة الثريّة المقتدرة بأموالها أقلّ حاجة إلى رعاية الدولة، في حين الطبقة الفقيرة لا تمتلك ثروة تضمن لها الحماية، فتضع في عصمة الدولة جلّ اتّكالها»[3]. ويشدّد البابا على أنّ هذا الواجب ينبع من مبدأ أوّليّ لكلّ تنظيم سياسيّ سليم: وهو أنّ «المستضعَفين في المجتمع هم أولى باهتمام الآخرين ورعايتهم وبدعم السلطة خاصّة»[4].

هذا الاهتمام ليس من واجب الدولة وحدها، بل يتطلّب تضافر الجهود والتضامن المُخلص بين جميع أبناء المجتمع. هذا التضامن قد ركّز عليه كثيرًا

---

(١) الشؤون الحديثة، عدد ٣٣
(٢) السنة المائة، عدد ٨
(٣) الشؤون الحديثة، عدد ٢٩
(٤) السنة المائة، عدد ٩

البابا في رسالته السابقة «الاهتمام بالشأن الاجتماعيّ». لذا فهو يكتفي هنا بالتذكير به قائلاً: «إنّ مبدأ التضامن الذي يتحدّثون عنه اليوم... سواء في النظام الداخليّ لكلّ دولة أو في النظام القائم بين الدول، يبدو من المقوّمات الأساسيّة في التنظيم السياسيّ والاجتماعيّ كما يراه المسيحيّون»[1].

## ثانيًا: الحقوق الجديدة

كانت تلك أهمّ الحقوق التي تكلّمت عنها رسالة الشؤون الحديثة، استعادها يوحنّا بولس الثاني وتعمّق في أبعادها في ضوء تطوّرات الأوضاع منذ مائة سنة. وبعد تحليل أسباب عدم احترام هذه الحقوق، وانتقاد النظريّات والممارسات التي تحرم الإنسان حقوقه وكرامته، لا سيّما منها الليبراليّة والاشتراكيّة والشيوعيّة والإلحاد والأنظمة التوتاليّة... يأتي البابا إلى ذكر الحقوق الأخرى التي تبلورت خلال هذا القرن من الزمن وكان للكنيسة دور هامّ في تحديدها والدفاع عنها.

### ١ ـ الحقّ في الحياة

ينطلق البابا من التطوّرات الأخيرة في العالم التي أدّت إلى سقوط الأنظمة الشيوعيّة وعدد من الأنظمة التوتاليّة الأخرى، ويبرز من خلالها النموذج الديموقراطيّ، يرافقه وعي واهتمام كبيران بحقوق الإنسان. ويشدّد الحبر الأعظم على أهمّيّة هذه الحقوق وارتباطها الوثيق ببناء الديموقراطيّة فيقول: «لا بدّ للشعوب الآخذة بتجديد دساتيرها من أن تقيم الديموقراطيّة على أساس صحيح ومتين، مبنيّ على الاعتراف الصريح بحقوق الإنسان. ومن أهمّ هذه الحقوق، لا بدّ من التذكير بالحقّ في الحياة، ومن ضمنه حقّ النموّ في أحشاء الأمّ بعد الحبل، ثمّ حقّ العيش في أسرة مترابطة وفي مناخ أخلاقيّ مؤات لنموّ الشخصيّة، والحقّ في إنماء الذهن والحرّيّة بممارسة البحث ومعرفة الحقيقة، وحقّ المشاركة في العمل على تثمير خيور الأرض واتّخاذها بابًا لرزق الفرد

(١) السنة المالية، عدد ٩

وعياله، والحقّ في تأسيس أسرة بطريقة حرّة مع إنجاب بنين وتربيتهم ومدرسة الجنس بطريقة مسؤولة. هذه الحقوق تنبع وتتلخّص، سوغًا ما، في الحرّيّة الدينيّة، بمعنى أنّها حقّ الإنسان في أن يعيش ضمن حقيقة إيمانه ووفقًا لكرامته الشخصيّة السامية»[1].

يكتفي يوحنّا بولس الثاني بالتذكير بهذه الحقوق، لأنّها حصيلة عشرات العقود من الجهاد الذي قادته الكنيسة، وأدّى إلى بلورة فكرة واضحة عن الإنسان والاعتراف بحقوقه، وإدراجها في شرعة الأمم المتّحدة وما تبعها من شرائع ومواثيق وتنظيمات تلتزم بها، أقلّه مبدئيًا، كلّ الدول المنتمية إلى هذه المنظّمة العالميّة. لكن بين الاعتراف المبدئيّ والتطبيق العمليّ في حياة الشعوب والأفراد، فرقًا شاسعًا. وهذا ما يلفت البابا النظر إليه إذ يقول: «هذه الحقوق لا تلقى دائمًا الحرمة الكاملة حتّى في البلدان اللتي تمارس أشكالاً من الحكم الديموقراطيّ. ولا نفكّر فقط في فضيحة الإجهاض، بل في النواحي الأخرى من أزمة الأنظمة الديموقراطيّة، وقد تزعزعت أحيانًا، على ما يبدو، قدرتها على اتّخاذ قرارات يمليها الخير العامّ»[2].

وهنا تجدر الإشارة إلى موقف الكنيسة من الأنظمة السياسيّة والاقتصاديّة بوجه عامّ. فليس هناك نظام كامل، ولا تملك الكنيسة نموذجًا سياسيًّا أو اقتصاديًا كاملاً تعرضه على الشعوب. بل هي تقدّم للبشريّة مبادئ عامّة ومقاييس أساسيّة يسعى الناس إلى تطبيقها في أنظمتهم. هذه المبادئ هي «معنى الإنسان» الذي تتلقّاه الكنيسة من الوحي الإلهيّ. وهذه المقاييس هي كرامة الإنسان وحقوقه. فبقدر ما يُحترم نظام حقوق الإنسان ويحافظ على كرامته، بقدر ذلك يكون نظامًا صالحًا.

### ٢ ـ حقّ المعرفة والمشاركة

بعودة إلى الملكيّة الخاصّة، يلاحظ يوحنّا بولس الثاني أنّ حقّ الملكيّة لم يعد يعني ملكيّة الأرض فحسب، بل هناك حقّ جديد تبلور عبر السنين وأصبح

(١) السنة المئة، عدد ٤٧
(٢) المرجع نفسه، عدد ٤٧

في عصرنا حقّ «ملكيّة المعرفة والتقنيّة والعلم»[1]. فإمكانيّة معرفة حاجات الآخرين والسبل الأقرب لتلبيتها، وإمكانيّة تنظيم العمل وإنتاج السلع التي تتجاوب مع أذواق المستهلكين، ومعرفة تسويق المنتوجات... كلّ ذلك يكوّن مصدرًا هامًا من مصادر الثروة. وهنا يبرز دور عمل الإنسان الحرّ، وأهميّة المبادرة الشخصيّة وروح الإقدام والمسؤوليّة. بهذا المعنى يقول البابا: «فلئن كان العنصر الإنتاجيّ الحاسم في ما مضى، هو الأرض، وفي ما بعد الرأسمال، أي مجموع الآلات ووسائل الإنتاج، فالعنصر الحاسم اليوم، وكلّ يوم أكثر، هو الإنسان نفسه أي ما لديه من أهميّة للمعرفة تظهر في الاطّلاع العلميّ والقدرة على التنظيم في إطار التضامن، والوقوف على حاجات الآخرين وتلبيتها»[2].

وفي تحليل الأوضاع الاقتصاديّة في العالم اليوم، يلاحظ البابا أنّ معظم البشر، سواء في العالم الثالث أو في البلدان المصنّعة، ما زالوا محرومين من حقّ المعرفة هذا ومن المشاركة في بناء الثروات والإفادة منها. بل هم متروكون على هامش الحياة الاقتصاديّة والتنمية الاجتماعيّة، معرّضون للاستغلال ومهدّدون في كرامتهم وحياتهم. وينتقد بشدّة هذا «الاستغلال اللإنسانيّ» الذي يؤثر المادّة على الإنسان: «إنّه لمن أثقل واجبات العدل والحقّ ألاّ يظلّ ثمّة حاجات بشريّة أساسيّة ملجومة، وألاّ يهلك الذين يعانون من هذه الفاقات» ويضيف: «لا بدّ أيضًا لذوي الفاقة هؤلاء من أن يحظوا بما يمكنهم من تحصيل المعارف، والدخول في شبكة العلاقات المتبادلة وإنماء مؤهّلاتهم لتعزيز طاقاتهم وثرواتهم الشخصيّة»[3].

وهكذا نرى أنّ حقّ الملكيّة الخاصّة في نظر الكنيسة قد تطوّر من استملاك الأمور المادّيّة أو وسائل الإنتاج، إلى ضرورة حصول الإنسان على كلّ ما يساعده على تنمية نفسه تنمية متكاملة. «فالإنسان يتفتّح وينمو وذهنه وحرّيّته، متّخذًا من عناصر العالم مادّة ووسيلة يتملّكها لهذا الهدف. فحقّ المبادرة والملكيّة الخاصّة يرتكز إذًا في طبيعة عمله هذا». وبما أنّ الملكيّة لا تعني

---

(١) السنة المئة، عدد ٣٢

(٢) المرجع نفسه، عدد ٣٢

(٣) المرجع نفسه، عدد ٣٣ و٣٤

احتكارًا أنانيًا لما ملك، فما يتوصّل الإنسان إليه من معرفة وتقنيّة وعلم، لا يحقّ له أن يحتفظ به لنفسه وحده، بل عليه أن يضعه في خدمة الآخرين، وأن يشركهم في معارفه كما يشترك في جهودهم ورفاهيّتهم، فيخلق ذلك سلسلة من التضامن تتوسّع حتّى تضمّ المجتمع بأسره. ومن هذا المنطلق فإنّ اكتشاف تقنيّات جديدة، وتطوير وسائل الإنتاج في أيّ حقل من حقول الحياة الاقتصاديّة، واستملاك تلك الوسائل المتطوّرة، كلّ ذلك يجب أن يهدف إلى إيجاد فرص عمل جديدة يفيد منها الآخرون. «فكما أنّ الشخص يحقّق ذاته كلّيًا في بذل ذاته بحرّيّة، كذلك تجد الملكيّة الخاصّة مبرّرها الأدبيّ في خلق إمكانات استخدام ونموّ إنسانيّ للجميع»[1].

## ٣ ـ حقّ الشعوب في الحرّيّة والتنمية

إنّ مفهوم حقوق الإنسان لم يعد محصورًا بحقوق الأفراد أو الجماعات ضمن بلد معيّن، بل أصبح يشمل جميع الشعوب والبلدان والحضارات المختلفة في كلّ أصقاع الأرض. ولقد عرف العالم في القسم الثاني من هذا القرن، وبعد ولادة منظّمة الأمم المتّحدة وشرعة حقوق الإنسان التي أصدرتها، حركة تحرُّر وطنيّ قادت إلى إنهاء الاستعمار في عشرات البلدان التي حصلت على استقلالها السياسيّ وأصبحت شريكة في المنظّمة العالميّة. وبالرغم من الحرب الباردة بين الجبّارين، وما نتج عنها من ثورات وانقلابات وويلات في معظم بلدان العالم، تبلورت مفاهيم جديدة تدور حول حرّيّة الشعوب وتقرير المصير، والمساواة في الحقوق والواجبات...

غير أنّ الاستقلال السياسيّ لم يرافقه دائمًا الاستقلال الاقتصاديّ والرفاهية الاجتماعيّة، بل بالعكس. وقد أدّى ذلك إلى انقسام العالم إلى عوالم عديدة (الأوّل والثاني والثالث...) تفصل بينها فروقات شاسعة في الأنظمة الاقتصاديّة ومستوى المعيشة والمقدرة على سدّ حاجات المواطنين في كلّ بلد.

---

(١) السنة المالة، عدد ٤٣

وقامت في معظم بلدان العالم الثالث أنظمة سياسيّة تأتي غالبًا على انقلابات عسكريّة، أو تسلّط الحزب الواحد، وتفرض وجودها بالقوّة غير آبهة لأبسط حقوق الإنسان. وراحت تلك الأنظمة تتسابق على التسلّح لحماية نفسها أو لقهر شعوبها، مرتّبة بذلك على بلدانها ديونًا باهظة ترزح تحتها الشعوب. وتكاثرت الحروب الداخليّة أو بين البلدان المتجاورة، فنتج عنها قتل وتشريد ملايين الأشخاص الذين فقدوا كلّ شيء وأصبحوا لاجئين لا أوطان لهم ولا هويّة ولا كرامة... واستشرى الفساد في دوائر معظم الحكومات وعشّش في نفوس القيّمين عليها. فتهافتت الأقلّيات المحظوظة على بناء الثروات الطائلة بطرق غير مشروعة وبدون رادع أو وازع. زد على ذلك ما حلّ في معظم تلك البلدان من كوارث طبيعيّة متكرّرة أتت تمعن في التدمير والتشريد وانتشار الأوبئة والمجاعة....

أمام هذه الفواجع علت أصوات تنتقد التجاوزات وتدعو إلى الإصلاح، وتؤيّد حقّ الشعوب في حياة كريمة بعيدة عن أيّ ظلم أو استعمار أو استغلال. كما سعت إرادات صالحة إلى وقف الحروب والدمار ونشر السلام بين الدول والشعوب. وهبّت مؤسّسات خاصّة وحكوميّة ودوليّة إلى مساعدة المنكوبين، وتخفيف آلامهم، وإيواء المشرّدين واللاجئين، وإطعام الجياع، وتطبيب الجرحى والمصابين... وكانت الكنيسة سبّاقة في كلّ هذه الميادين. فانبرت باسمها مئات المؤسّسات الخيريّة والاجتماعيّة تعمل دون هوادة في خدمة الفقراء والمهجّرين والمعذّبين في كلّ بلدان العالم... وكأنّ العاملين فيها والمتطوّعين باسمها يؤلّفون جيشًا يمدّ بالملايين، ويقف بوجه الجيوش الأخرى التي تنشر القتل والدمار والبؤس أينما حلّت...

ولم تكتفِ هذه المؤسّسات بأعمال الإغاثة والإيواء أو معالجة نتائج الكوارث والحروب، بل تبيّن لها، كما تبيّن لمعظم علماء الاجتماع ومتتبّعي تطوّر المجتمعات، أنّ المعالجة يجب أن تطول أسباب الكوارث القريبة والبعيدة، وأنّ الفروقات الشاسعة التي تفصل البلدان الفقيرة عن البلدان الغنيّة، لا يمكن تقليصها إلاّ بعمل تنمويّ منظّم وبعيد المدى... وبرزت مفاهيم جديدة للتنمية والترقّي يدور معظمها حول التطوّر الاقتصاديّ والإنتاج الماديّ ورفع مستوى دخل الأفراد والبلدان....

وهنا أيضًا كان للكنيسة دور بارز، ليس فقط على صعيد العمل التنمويّ في معظم البلدان، بل خاصّة على صعيد التعليم وبلورة الأفكار الأساسيّة التي يجب أن تستند إليها التنمية الصحيحة. وجاء البابا بولس السادس في رسالته -ترقّي الشعوب الصادرة في ٢٦ أذار ١٩٦٧، يختصر تعليم الكنيسة حول الترقّي الذي يجب أن يبنى على نظرة شاملة للإنسان والإنسانيّة فيقول: «لا يقتصر الترقّي على النموّ الاقتصاديّ فحسب. فلكي يكون ترقّيًا أصيلاً، ينبغي أن يكون كاملاً، أي أن يرقى كلّ إنسان والإنسان كلّه». ويستشهد البابا بكلام الأب لوبريه الخبير العالميّ في حقل التنمية: «إنّنا نأبى فصل الصعيد الاقتصاديّ عن الصعيد الإنسانيّ، والترقّي عن الحضارات المتضمّن فيها. فالمهمّ في نظرنا هو الإنسان، كلّ إنسان، وكلّ جماعة إنسانيّة، حتّى الإنسانيّة برمّتها»[1].

ويرى البابا في هذا النموّ الكامل شرطًا أساسيًا من شروط إنسانيّة الإنسان. إذ إنّ «كلّ إنسان، في خطّة الله، مدعوّ للترقّي، لأنّ كلّ حياة دعوة»[2]. وهذا النموّ ليس عملاً اختياريًا، بل هو واجب شخصيّ على كلّ إنسان، كما أنّه واجب جماعيّ يشمل جميع الناس لأنّ «البشر أجمعون مدعوّون إلى ذلك الترقّي الكامل»[3].

فإذا كان الترقّي واجبًا ملزمًا كلّ إنسان، فهو إذًا حقّ من حقوقه الأساسيّة، ولا يجوز حرمان أيّ إنسان أو مجتمع من هذا الحقّ. هذا ما حدا البابا يوحنّا بولس الثاني على إصدار رسالته العامّة الشهيرة الاهتمام بالشأن الاجتماعيّ لمناسبة مرور عشرين سنة على رسالة بولس السادس، مكرّسًا إيّاها للدفاع عن حقّ النموّ والترقّي وتوضيح مفاهيمه، وإظهار الأخطار الناتجة عن عدم احترامه. فبعد أن يبيّن أهمّيّة رسالة سلفه ووجدّتها»، وبعد أن يستعرض أوضاع العالم وما آلت إليه عمليّة الترقّي خلال عشرين سنة من نتائج يفوق

(١) ترقّي الشعوب، عدد ١٤.
(٢) المرجع ذاته، عدد ١٥.
(٣) المرجع ذاته، عدد ١٦ - ١٧.

أساسيٌّ من الإنجيل، بأن يوجّه نوعاً خاصاً إلى نحو النموّ الإنساني الصحيح ومميزاته فيقول: «أيّ نموذج من تنوع النموّ لا نريده ولا نقرّه حقوق الإنسانيّة، الفرديّة والجماعيّة، الاقتصاديّة والسياسيّة، بما فيها حقوق الأمم والشعوب، لا يمكن أن يكون حقيقةً جديرًا بالإنسان». ويضيف: «العلاقة الصحيحة بين النموّ الصحيح واحترام حقوق الإنسان تبرز، مرّة أخرى، طابعه الخلقيّ. فالإنسان لا يستطيع لمجرّد تمتّعه بالخيور والخدمات، أن ينال الترقّي الحقيقيّ المنسجم مع دعوته الطبيعيّة والتاريخيّة». ولا يكتفي البابا بإبراز «حقوق كلّ فرد، ولزوم مراعاة حقّ كلّ فرد في التمتّع بالمنافع التي يوفّرها العلم والتقنيّة»، بل يشدّد على أنّ «الشعوب كالأفراد يجب أن تتمتّع بالمساواة الأساسيّة التي ترتكز عليها مثلاً شرعة منظّمة الأمم المتّحدة، والتي هي الركيزة لما يتمتّع به الجميع من حقّ المشاركة في مسيرة النموّ الشامل»[1].

تلك هي النظرة إلى الترقّي وإلى حقوق الأفراد والشعوب التي يستند إليها البابا في رسالته الجديدة «السنة المائة» حين يعلن أنّه «لا بدّ من أن تحطّم الحواجز والامتيازات التي تفرض على شعوب كثيرة أن تظلّ في هامش التطوّر، وتؤمّن للجميع، أفرادًا وشعوبًا، الشروط الأساسيّة للاندماج في حركة التطوّر»[2].

ويتوقّف البابا على بعض تلك «الحواجز والامتيازات» التي تعيق وصول الشعوب الفقيرة إلى نموّها الشامل والتمتّع بحقوقها كاملة، والانخراط في الحياة الدوليّة على قدم المساواة مع الشعوب الغنيّة. ومن أهمّ تلك الحواجز: الفروقات الشاسعة في إمكانات الإنتاج، وعدم العدالة في أنظمة التجارة والمبادلات الدوليّة، وأنانيّة الأقوياء من أفراد وشركات ودول، وعدم الاستقرار الأمنيّ والسياسيّ، ومعضلة الديون الخارجيّة التي تعاني منها البلدان الفقيرة... وهنا يأخذ الحبر الأعظم موقفًا صريحًا وجريئًا إذ يقول: «المبدأ القائل بوجوب تسديد الديون، مبدأ صحيح، دون شكّ. ولكن لا يجوز أن تطالب بتسديد دين إذا نجم عن ذلك، في الواقع، فرض خيارات سياسيّة من شأنها أن تدفع

(١) الاهتمام بالشأن الاجتماعيّ، عدد ٣٣
(٢) السنة المائة، عدد ٣٥

شعوبًا برمّتها إلى الجوع واليأس. ولا يسوغ، بالتالي، أن ندّعي المطالبة بوفاء ديون معقودة، إذا اقتضى ذلك ثمن تضحيات باهظة. في هذه الأحوال، لا بدّ من أن نجد طريقًا أخرى ـ وهذا ما يجري اليوم جزئيًا ـ للتخفيف من الدين أو لتأجيله، أو حتّى لغيّه نهائيًا، فيأتي ذلك على انسجام مع حقّ الشعوب في البقاء والتقدّم»[1].

ولا يسعنا هنا إلاّ أن نذكّر بالترابط الوثيق بين النموّ والسلام، إذ غالبًا ما يكون الفقر والتخلّف والمظالم الواقعة على الناس، والبؤس واستغلال الجماهير البشريّة اليائسة... سببًا أساسيًا من أسباب الحروب بين الدول. لذا فلا بدّ من العمل على نشر التنمية والترقّي في البلدان الفقيرة، لتجنّب الحروب والثورات. «فالترقّي هو الاسم الآخر للسلام» على حدّ تعبير البابا بولس السادس. أمّا البابا يوحنّا بولس الثاني فيعلمنا أنّ «هناك مسؤوليّة جماعيّة لتعزيز النموّ. كما أنّ هناك مسؤوليّة جماعيّة لتجنّب الحرب. فعلى الصعيد الداخليّ، يمكن، بل يجب بناء اقتصاد اجتماعيّ يتوخّى الخير العامّ. كذلك على الصعيد الدوليّ، لا بدّ من أن تقوم مساع تبغي هذا الهدف». ويدعو البابا إلى إقامة «تضافر عالميّ للتنمية، حتّى لو اضطرّت الاقتصاديّات المتطوّرة إلى التضحية ببعض المواقع المرموقة على صعيد الربح والاقتدار»[2].

وقد كان يوحنّا بولس الثاني، في معرض كلامه عن التطوّرات التي أدّت إلى انهيار الشيوعيّة في أوروبّا الشرقيّة، قد ذكّر بأنّه «لا بدّ من القيام بمساعٍ ملموسة لاستحداث أو تدعيم بنى دوليّة قادرة على التدخّل بوجه لائق، لفضّ النزاعات بين الدول، فتتمكّن كلّ منها أن تذود عن حقوقها، وتصل إلى اتّفاق عادل وتسوية سلميّة ترعى حقوق الآخرين»[3].

وهكذا يمكننا الاستنتاج أنّ يوحنّا بولس الثاني يدعو إلى نوع من النظام العالميّ الجديد يعطي الأوّليّة، ليس للعمل والإنتاج والممتلكات الماديّة... بل

---

(١) السنة المائة، عدد ٣٥.
(٢) المرجع نفسه، عدد ٥٢.
(٣) المرجع نفسه، عدد ٢٧.

للإنسان. فيه الإنسان المخلوق على صورة الله، والمفتدى بدم المسيح والمدعوّ للمشاركة في الحياة الإلهيّة... ذاك الإنسان الذي هو «درب الكنيسة» و«غاية المجتمع ونقطة ارتكازه». وهذا يعني أن يقوم ذلك النظام على العدل والسلام والنموّ واحترام حقوق الجميع، وبثّ روح المحبّة والتعاون والتعاضد بين كلّ البلدان والمجتمعات.

## الخاتمة

لقد اقتصر بحثنا على نقطة محدودة من تعليم الكنيسة ألا وهي نقطة حقوق الإنسان في رسالة السنة المائة. ونحن ندرك أنّ هذا البحث لا يستنفد كلّ ما في هذه الرسالة من غنى. فهي تتطرّق إلى مواضيع أخرى عديدة وذات أهمّيّة كبيرة لحياتنا الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة المعاصرة. وكم نودّ أن يُقبل جميع الناس على قراءة هذه الرسالة وسائر الوثائق المتعلّقة بتعليم الكنيسة الاجتماعيّ، لأنّ هذه الناحية من تعليم الكنيسة ما زالت مجهولة نوعًا ما من قِبَل قرّاء العربيّة، والمسيحيّين خاصّة في لبنان.

وإنّنا ندرك من جهة أخرى أنّ بحثنا هذا المتواضع لم يُحِط بكلّ موضوع حقوق الإنسان، الذي هو موضوع أساسيّ وذو أهمّيّة تزداد يومًا بعد يوم في مجتمعنا وفي كلّ مجتمعات العالم المعاصر. وهو موضوع واسع وغنيّ لم نلامس إلاّ بعض جوانبه المحدودة جدًّا. وكم نتمنّى هنا أيضًا أن يزداد الإقبال على البحث والتمحّص في هذا الموضوع، وعلى نشر تعاليم الكنيسة حوله، بالإضافة إلى كلّ الأبحاث القانونيّة والسياسيّة والاجتماعيّة التي يحظى بها.

ولكن هناك ما هو أهمّ من البحث والتدقيق ونشر النظريّات والقوانين في هذا المجال. هناك التطبيق العمليّ واليوميّ في حياتنا وحياة مجتمعاتنا وأوطاننا. فما قيمة القوانين والشرائع إن لم تطبَّق؟ وما الفائدة من حقوق ما زال معظم المواطنين محرومين منها؟ فأين نحن من حقوق الإنسان في هذا الوطن؟ أين نحن من معرفة حقوقنا على المجتمع وحقوق المجتمع علينا، إذ لا حقوق بدون واجبات. وأين نحن من احترام هذه الحقوق والمطالبة بها؟ كم من التعدّيات والانتهاكات ارتُكِبت وما زالت تُرتكب كلّ يوم عندنا ضدّ أقدس حقوق

الإنسان: الحقّ في الحياة، والحقّ في الحرّيّة والملكيّة والعمل والحقّ في العيش الكريم؟... كم من الأطفال في بلادنا يُحرَمون كلَّ يوم من أبسط حقوقهم: حقّهم في التغذية الكافية وفي العناية المتكاملة وفي السكن والتعليم، وفي العيش ضمن أسرة متضامنة متحابّة؟

ليس المجال هنا مجال تعداد الانتهاكات والتشكّي منها. ما نحن بحاجة إليه في لبنان هو صحوة ضمير وعودة إلى الذات وإلى الآخرين. بل عودة إلى الله أوّلاً، وهو الذي خلق الإنسان على صورته، وافتداه بدم ابنه الوحيد، ودعاه إلى الاشتراك في حياته الإلهيّة، وجعل منه محور الحياة الاجتماعيّة وغايتها. نحن بحاجة إلى نهضة روحيّة وثقافيّة واقتصاديّة واجتماعيّة شاملة تعيد للإنسان فينا تألُّقه، وفي مجتمعنا مكانته وحقوقه. وهذه النهضة هي مسؤوليّتنا جميعًا: أفرادًا، وجماعات، ومنظّمات، وطوائف، وكنائس، ودولة... فلا نهضة ولا تقدُّم ولا سلام في أيّ مجتمع إذا لم يعترف جميع أبناء هذا المجتمع بالترابط العميق الذي يشدّهم بعضًا إلى بعض، وإن لم يعبّروا عن هذا الترابط بموقف خُلقيّ واجتماعيّ يبلغ درجة «الفضيلة»، وهو «التضامن». هذا التضامن كما يحدّده البابا يوحنّا بولس الثاني «ليس مجرّد شعور بتعاطف مبهم أو بتحنّن سطحيّ إزاء الشرور التي يعاني منها أشخاص عديدون، قريبون أو بعيدون. بل إنّه العزم الثابت والمثابر على العمل من أجل الصالح العامّ، أي من أجل صالح الكلّ وكلّ فرد لأنّنا جميعنا مسؤولون حقًّا عن الجميع»[1]. هلاّ شعرنا بهذه المسؤوليّة فتضامنّا؟

---

(١) الاهتمام بالشأن الاجتماعي، عدد ٣٨.

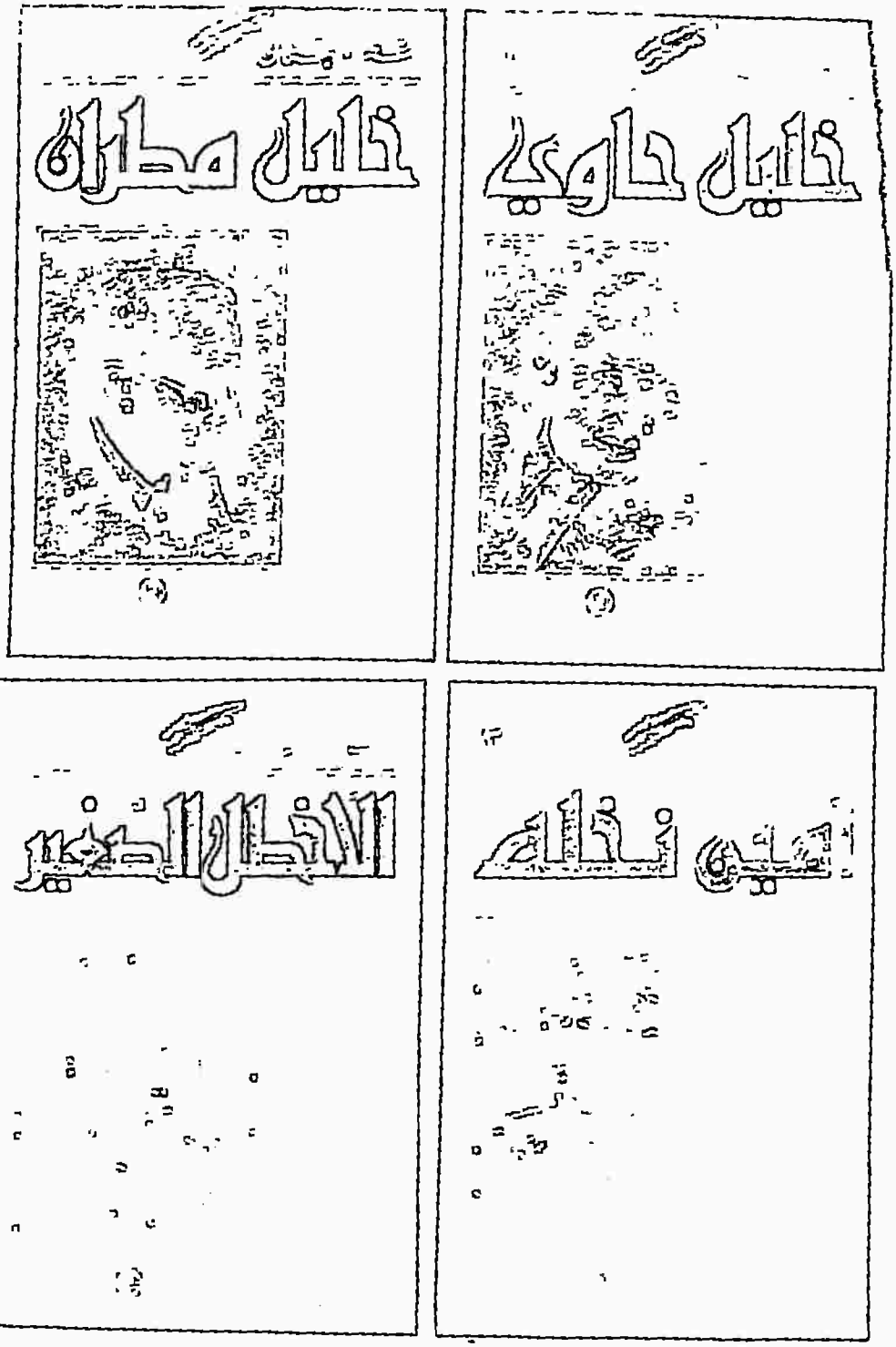
فاكهة حلوة
فاكهة مرة
الأطفال الصغار